مقتطفات من تقرير اللورد كرومر

ميزانية ١٩٠٤

اطلت الكلام في تقريري الماضي على السياسة المالية التي لم تجد الحكومة عنها في العشرين سنة الماضية . وابنت هناك ان الحكومة احلّت الاصلاح المالي المقرون بتخفيف الاثقال عن كاهل المولين المحل الاوّل في سياستها هذه فخصت كل ما يتوفر عندها من الاموال الطائلة بالاعمال العمومية ذات الريع والربح وخصوصاً اعمال الصرف والري واما الاصلاح الاداري فلما كان اجراؤه لا يأتي الاّ باتفاق المال الكثير عليهِ بلا تأخير احلتهُ المحل الثالث . وانا ازيد الكلام الآن على الاسباب التي اقتضت اتباع الحكومة لهذه الاسباب والنتائج التي نتجت عن اجراءها لها فاقول

كانت المسائل التي يطلب حلها سنة ١٨٨٣ كثيرة لا يحصى عددها على اختلاف اهميتها وكانت البلاد في غاية من الفوضى والارتباك بسبب طول ما قاست من فساد الاحكام وبسبب الحالة الخصوصية التي كانت فيها حينئذ . فكان المجال لاختيار المسائل التي تقتضي عناية المصلحين فسيحاً يتيهون فيهِ . ولم يكن غنىً والحالة هذه عن معرفة ما اشبههُ بمركز ثقل حالة البلاد في ذلك الحين . لانهُ ان لم يكن الغرض المقصود بلوغهُ واضحاً جليّاً وان لم يكن السعي الى ذلك الغرض دائماً متواصلاً مدة اعوام طويلة فالحكومة تصير في افعالها كمن يتلمس طريقهُ تلمساً ويبني عملهُ على التجربة والامتحان دائماً فتعبث بها رياح الاحوال الطارئة وتميل بها تغيرات الرأي العام من جهة الى جهة . واما معرفة ما سميتهُ "بمركز ثقل الحالة" فكانت سهلة جدًّا اذ قضايا المملكة او الامارة ولا سيما القضايا المالية منها سهلة الادراك جدًّا مهما كان اجراؤها عسرًا . لان الرابطة الوحيدة التي كانت لذلك العهد بين الحاكم والمحكوم في بر مصر كانت من جهة الحاكم الاتكال على القوة الغاشمة الساحقة ومن جهة المحكوم الخوف الناشىء عن العسف في استعمال تلك القوة وعليهِ يقال بالاجمال ان الغرض الذي كان يقصد السعي اليهِ هو وجود رابطة جديدة بدلاً من الرابطة القديمة التي زادت في الشدة حتى انتجت العصيان والثورة اذ من يظن ان الحركة العرابية لم تكن سوى تمرد عسكري يخطىء في ظنهِ وكان يشترط في هذهِ الرابطة الجديدة ان تقوم بثلثة امور : رضى جمهور الاهالي . وازدياد ثقتهم تدريجاً بحسن مقاصد حكومتهم . وتمكين الاقتناع في نفوسهم بان حكومتهم حكومة قوية ولكنها تستعمل قوتها على وجه مخالف لما كانت تستعملهُ سابقتها . وظاهر ان الاصلاح المالي كان

احسن واسطة لاستيفاء هذه الامور كلها لا سيما وان الحكومة كانت مصرية اسماً باعتبار الكل وفعلاً باعتبار الجزء ولكنها كانت تسير بارشاد النفوذ البريطاني ضرورة فبالنظر الى العناصر الاجنبية التي فيها لم يكن بينها وبين الهيئة المحكومة جوامع كالجنس والدين واللسان والعادات مما يجمع بين الهيئات الاجتماعية عادة

غير انها وان تكن قد عدمت هذه الصلات والجوامع فقد بقي المجال فسيحاً امامها لوجود ما يسدّ مسدّ ذلك اولاً بترقية احوال جمهور الاهالي المادية واخيراً بترقية احوالهم الادبية . واقول بلا ادنى تردّد ان ما فعلتهُ الحكومة في العشرين سنة الماضية من هذا القبيل قد انتج النتيجة المطلوبة فان اهل مصر اصبحوا الآن في حال من الرضا واليسر والرخاء والهناء لم يروا مثلها قط في ماضي تاريخهم وقد دارت الدائرة على قوات المعارضة والتأخير فاتخذل المعارضون اتخذالاً عظيماً في كل جهة تقريباً وولى نظام الحكم الشخصي (الاستبدادي) الذي كان متبعاً في هذه البلاد وكان يجد من حزب المعارضة والتأخير اعظم نصير واقوى ظهير وضُرب ضربة قاضية لا قوة لهُ على القيام منها وارجو واظن انهُ لن يجد طول دهره الى القيام منها سبيلاً

ولا يزال هناك مسائل عظيمة عمومية محتاجة الى الحل ومستقلة عن المسائل الصغيرة الخلافية . ولا بد من ان تجدّ مسائل اخرى ايضاً كلما مرّت الايام وازداد المصريون حبًّا للتقدم العصري فانهم لا يزالون في حاجة الى تعلم حقيقة لا غنى عن علمها وهي انهُ يمكن للقانون ان يكون عظيم القدرة والقوة من غير ان يكون مستبدًّا او منقلباً مع الاهواء وكذلك لا غنىً لمعشر الموظفين في الحكومة عن تعوّد استعمال السلاح الذي يقلدهم اياهُ نظام الحكومة المطابق لروح التمدن لانهم لم يألفوهُ الاَّ قليلاً حتى الآن . ولا غنىً لهم ايضاً عن تعلم هذا الامر وهو ان هناك حدًّا متوسطاً بين السلطة المطلقة من كل قيد وعنان وبين الضعف الذي يحمل صاحبهُ على اجتناب كل مسأولية . وايضاً ان روح الحرية الذي دب في الصدور منذ عهد قريب وجعل يخترق القلوب والعقول قد يؤدي الى العسف وركوب متن الشطط في السلوك من جهات شتّى . فلا بد من الصبر والتأني ومر الزمان والجري على مبادىء الحرية والعدل والاعتدال في حل المسائل التي يمكن ان تنشأ عن هذه الاسباب ونظائرها بلا التجاء الى الوسائط المزعجة والعلاجات المجهضة . وعلى كل حال قد مهد السبيل لحلها بازالة الاسباب التي كانت تترك كل طبقة من طبقات الهيئة الاجتماعية المصرية في حالة القلق وعدم الرضى واستبدالها بحال الرضى العام فعلى هذا الاساس الوطيد يقام البناء ويصلح ويحسن ويكمل ويتقن بحسب مقتضى الزمان والاختبار

وانتقل الآن من هذه الملاحظات العمومية الى النظر في ميزانية السنة الجارية فاقول ان الغالب على الاذهان هو ان التفاصيل المالية خالية من كل لذة وطلاوة وارى ان ذلك مسبب عن عدم الانتباه الى الحقائق المستترة وراء تلك الارقام المجردة وعدم قدرها حق قدرها. والاَّ فكل غرش يضاف في مصر الى مصروفات الحكومة ويصرف بالحكمة على المعارف او القضاء او اصلاح السجون وما شاكل يفيد ان مصر خطت خطوة صغيرة في سبيل الارتقاء المادي والادبي وانها تقدمت في تنفيذ السياسة العمومية التي وصفتها بوجه الاجمال في ما مرَّ. فالمجال واسع لاعمال قوة الخيال والتصور حتى في الميزانية المحتوية على ارقام لا تؤثر في النفس تأثيرًا شديدًا على شرط فهم معناها ومغزاها حق الفهم

اما ميزانية ١٩٠٤ فليست مما يستوقف البصر او يهيج الخاطر ولكنها موجبة لمزيد الرضى والاستحسان من الوجه التالي. فقد قلت في تقرير السنة الماضية " والمؤمل انهُ من سنة ١٩٠٥ وما بعدها يكون للاصلاح الاداري من حيث توقفهُ على السياسة المالية محل في بيان الحكومة اظهر مما كان لهُ فيما مضى " فجاءت الحالة المالية لحسن الحظ مسوغة للتعجيل في اتمام ما سبق التلميح اليهِ في ذلك القول فان ميزانية السنة الجارية تزيد مصروفات دواوين الحكومة ومصالحها المختلفة زيادة جوهرية لان مجموع ارقام تلك الميزانية كما يأتي

الايرادات	١١٥٠٠٠٠٠ ج . م
المصروفات	١١٤١٠٠٠٠ ج . م
فالزيادة	٩٠٠٠٠ ج . م

وقد كانت العادة في الاعوام الماضية ان نقدر ايرادات الحكومة في ميزانياتها بمزيد الاحتراس والحذر ولكننا رأينا في اواخر سنة ١٩٠١ انهُ قد قام من الادلة في السنين التي قبلها ما يكفي للبرهان على ان ازدياد الايراد فيها لم يكن ناتجًا عن اسباب عرضية او وقتية وانهُ ينتظر ان يزداد اكثر من ذلك في المستقبل ايضًا. فلذلك زاد الاعتماد على التفاؤل بالخير وحسن الظن بالمستقبل في ميزانية هذه السنة عمَّا كان معتادًا في السنين الماضية

ولا خوف من ذلك اذ ما ثبت بالاختبار في السنتين الماضيتين ودلائل اليسر والرخاء في البلاد تؤيد الرأي بازدياد الايراد وعليهِ لا أرى باسًا بتقدير السر الدن غورست للايراد بمبلغ ١١٥٠٠٠٠٠ ج . م اي بزيادة ٥٠٠٠٠٠ ج . م عما قدرهُ بهِ في سنة ١٩٠٣ فان بعض هذه الزيادة مسبب عن شراقي سنة ١٩٠٣ لانهُ لما جاء فيضان النيل ناقصًا سنة ١٩٠٢ ترك ١٧٥٠٠٠٠ فدان من اطيان الوجه القبلي شراقي فتجاوزت الحكومة عن ماطاوقدرهُ ١٤٠٠٠٠٠ ج . م

واما في هذه السنة فمساحة الشراقي تكون صغيرة لا تذكر. فيكون الباقي من الزيادة ٣٦٠٠٠٠٠ ج . م وهذه تنتج عن ازدياد الايراد الضريبي

واما مصروفات المقدرة في ميزانية هذه السنة (وهي ١٦٤١٠٠٠٠ ج . م) فتزيد ٢٣٧٠٠٠٠ ج . م عن المصروفات التي قدرت سنة ١٩٠٣ ومن هذه الزيادة ٧٧٠٠٠٠ ج . م من قسط الخزان السنوي وقيمة هذا القسط كلها ٢٥٤٠٠٠٠ ج . م تدفع سنوياً من الآن فصاعداً حتى يستهلك دين الخزان كله ومنها ٥١٠٠٠٠ ج . م زيدت بها مصروفات مصلحة السكة الحديد والباقي يضاف اليه ٢٠٠٠٠٠ ج . م توفرت من مصروفات الجيش فيصير ١٠٩٠٠٠٠ ج . م ويلي تزاد مصروفات دواوين ومصالح مختلفة ذكرت بالتفصيل في مذكرة السر الدن غورست. وسأذكر كيفية توزيعه على تلك الدواوين والمصالح في سياق الكلام على كل ديوان ومصلحة منها

واما مصروفات السودان فقدرت بمبلغ ٣٨٠٠٠٠٠ ج . م اي اقل مما قدرت سنة ١٩٠٢ بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ج . م لان مصروفات الجيش خفضت واما المصروفات الملكية التي يأخذها السودان من مصر فباقية على ما كانت اي ١٩٦٠٠٠٠ ج . م ثم انه يدخل على مصر نحو ٦٠٠٠٠٠ ج . م من جمرك الاسكندرية وسوكن على البضاعة الصادرة من السودان والواردة عليه. فيكون صافي ما تدفعهُ خزينة مصر الى السودان ٣٣٠٠٠٠٠ ج . م

مجلس شورى القوانين

انشيء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية منذ عشرين عاماً ونكتفي بهذا مع ذلك من اختبار اشغالهما ما يكفي لتقدير الخدمة التي يمكن ان يخدما للقطر المصري بهما في المستقبل تقديراً يعول عليه لان ما عبر عنهُ مشيعهما المرحوم اللورد دفرن بقوله "روح العصر الاستحالي" يفعل فعلهُ رويداً رويداً فيهما

غير ان ما يكون منهما في المستقبل يتوقف كثيراً على الجهة التي تجه اليها عقول ابناء هذا الجيل بالقوات الادبية والعقلية التي وجهت اليها في هذه المدة الاخيرة. ويتوقف كثيراً ايضاً على مقدار نيابتهما في المستقبل عن عناصر الطبقة التي تستحق رأيها الاعتبار والاهتمام من طبقات الهيئة الاجتماعية المصرية. ويتوقف قليلاً على خطة الحكومة بالنسبة اليهما. اما خطة الحكومة بالنسبة اليهما فقد كانت لهذا العهد بحيث يجوز للمتطرفين من المحامين عن الحالين النيابية ان يقولوا في انتقادها انها تجاوزت الحد في الرعاية الابوية. فكانت بلا ريب خطة وداد ومجاملة وان تكن الاحوال قد اقتضت في بعض الاحيان ان الحكومة تبدي عدم الاستحسان لما وقد جعلت الحكومة دأبها قبول آراء المجلس حيثما تيسر لها ذلك ولو افضى الى

اغفال رأي الاكفاء من رجالنا . واما حيثما لم يكن يتيسر لها ذلك فانها كانت توضح للمجلس سبب رفضها لآرائه او مطالبه بكلام لطيف وعبارة رقيقة

الاَّ اننا قد علمنا من امر هذين المجلسين ما يكفي لاثبات قولنا ان اللورد دفرين اصاب في غرضه الاول من انشائهما وهو ان يكونا "مجلسين استشاريين لا تشريعيين" غاية وان يكن قد سمي احدهما مجلس شورى القوانين فليس الغرض الحقيقي منهُ التشريع (سن القوانين) بل اعطاء المشورة في التشريع . قال اللورد دفرين والحاجة هي الى انشاء هيئة تكون قريبة من النظار دائمًا لمساعدتهم على اتقان التدابير التي يتخذونها وترشدهم الى حاجات البلاد ورغائبها اجمالاً . هذا و يصح ان يقال ان مجلس شورى القوانين قضى بعض الامور النافعة التي قصدها اللورد دفرين من انشائه وخصوصاً في هذه السنين الاخيرة . فاذا ابديت الان بعض الملاحظات عن خطته في بعض الامور فلست بفاعل ذلك عن قصد الجفاء او العداء وانما قصدي تحويل انتباه اعضائه الى امور يمكن انهم لم يتنبهوا اليها

ان الموضوع الذي يهتم المجلس خصوصاً هو الميزانية السنوية فقد ارسل تقريرًا مطولاً الى الحكومة عن ميزانية السنة الجارية اشار فيه بالغاء ضريبة النخيل وعوائد الملاحة في النيل وبزيادة المصروف وخصوصاً مصروف الحقانية والمعارف العمومية واقام اعضاؤه الادلة على صحة ما اشاروا به بعبارة معتدلة ثم تبين ان بعض ما بلغهم من التفاصيل التي ذكروها في تقريرهم خطأ

ولكننا اذا اعتبرنا كل مسألة من المسائل التي عرضوها في حد ذاتها وجدنا ان آراءهم تستحق المدح من وجوه كثيرة . على انهُ لو تيسر تدبير المال لتخفيف الضرائب فوق ما خففت فان الاختلاف يبقى في ما اذا كان تخفيف الضرائب عما طلبوا تخفيفها عنهُ اولى بالتقديم على غيره . الاَّ اني لم اقصد التعرض لذلك الآن وانما قصدت ان احوّل الانظار الى ان المجلس طلب في هذا التقرير وفي سواهُ مما سبقهُ ان الحكومة تنقص ايرادها وتزيد مصروفها في آن واحد . ولا غرابة في ذلك فان بعض الهيئات النيابية قد يُنتقد عليها بمثل هذا الانتقاد في بلدان ارقى من البلاد المصرية .

ومن حسن الحظ ان المالية المصرية بلغت من اليسر وحسن الحال في السنين الاخيرة ما يمكّن الحكومة من الجري على الخطة التي يشير المجلس بها اعني الغاء ضرائب كان ايراد الحكومة منها عظيمًا او انقاصها وزيادة المصروفات . ولكن ذلك يقتضي غاية الحذر والاَّ خيف من تجدد الارتباك المالي الذي الحق بالمصالح المصرية العطل والضرر في الماضي . وعليهِ تقبل المبادئ العمومية التي يطلب المجلس قبولها ولكن لا تقبل العمل بها حالاً . ولا خلاف في ان زيادة

تخفيف الضرائب امر محبوب ومطلوب وزيادة المصروفات على امور كثيرة امر ضروري ولكن ليس من الصواب تقليل الايراد ولا زيادة المصروف الا بعد ما يتأكد وجود المال لذينك الغرضين اذ اول امر جوهري لتقضية الديار المصرية هو تأكد دوام الموازنة المالية

ثم ان المجلس قد اكثر من حض الحكومة على زيادة المال الذي تصرفهُ على المعارف . فاعدت نظارة المعارف العمومية مذكرة وارسلتها الى رئيس مجلس شورى القوانين وابانت فيها بعض الامور التي وهم المجلس فيها . وليس غرضي التعرض لهذه التفاصيل الآن وانما اذكر الامر الحقيق بالاعتبار فيها وهو ان المجلس قد اظهر في هذه الحال واحوال اخرى عديدة شدة اهتمامهِ بامر المعارف وقد اصاب في ذلك ولكن الزمان هو الذي يمكن ان يظهر لاعضاء المجلس ان كانت المعارف تنتج كل النتائج التي ينتظرها بعضهم منها على ما يظهر او لا . اذ العبرة هي في كيفية استعمال الجيل المقبل من المصريين لمعارفهم بعد تحصيلهم اياها . فاذا كان السابقون منهم يحولون عقولهم الى معالجة الاسباب التي افضت الى تأخر كثير من بلدان الشرق وانحطاطها لم تكن النتيجة الا خيرًا . واما اذا فتحوا آذانهم لاقوال المتملقين ولسماع السقطات التي يلقيها عليهم كثيرون من ابناء وطنهم الذين هم في الحقيقة الد الاعداء واشد الكارهين لتقدم المصريين كانت نتيجة تحصيل المعارف شرًا لا خيرًا

وتظني ان الباعث للمجلس على الاهتمام بهذه المسألة هو رغبتهُ في تربية جماعة من المصريين حتى يحلوا محل بعض الاوربيين في خدمة الحكومة المصرية . فهذه الرغبة تستحق المدح ولا يصح اضمانها وهي مطابقة لمقاصد السياسة البريطانية في مصر . ومن يراجع تقاريري السابقة حيث اطلت الكلام على المعارف يظهر لهُ كيف كان السعي متجهًا دائمًا الى بلوغ هذه المقاصد مدة اعوام كثيرة . ولكن يخطىء من يتوهم ان التقدم من هذا القبيل يمكن ان يتم سريعًا اذ هو غير متوقف على تعلم ما تعلمهُ المدارس . ثم ان التقدم في المعارف والتعليم لا يقوم بمجرد بذل المال بل يتوقف على مقدار المال الذي ينفق جيدًا عليهِ وايضًا على كون نظام التعليم وافيًا بحاجات الامة على اختلاف طبقاتها

واقول قبل ختام هذا الفصل بيانًا لصفاء طوية المجلس ان رئيسهُ ارسل منذ مدة قصيرة كتابًا الى الحكومة المصرية يطلب منها محاكمة كاتب كراس طبع تحت رعاية جمعية المرسلين البريطانية لورود كلمات فيهِ تهين دين الاسلام فنظرت في الشكوى واقتنعت بصحتها وقبلت ان افعل ما طلب مني وهو ان اقابل وفدًا من اعضاء المجلس اكثرهم من اصدقائي فبسطوا شكواهم بتمام التعقل والاعتدال فخاطبت رئيس جمعية المرسلين في ذلك فتأسف على ما حدث

واكد لي ان ما حدث لايعاد في المستقبل . فعدلوا اذ ذاك عن طلب المحاكمة من تلقاء انفسهم وانقضت المسالة باعتدال الفريقين من غير ان يختل الاتفاق والوئام الواجب ان يكون بل الكائن فعلاً بين المسلمين والمسيحيين المقيمين في القطر المصري

الدكتور صموئيل سميلس

كل من قرأ كتاب سر النجاح الذي عرَّبناهُ منذ عشرين سنة وَيف يشاركنا في الاسف على وفاة هذا الفاضل الذي لهُ على ابناء هذا العصر فضل لا ينكر

توفي في السادس عشر من شهر مارس الماضي وهو في الثانية والتسعين من عمره بعد ان قضى سبعين سنة يعاني التأليف والتصنيف ويفيد نوع الانسان

ولد في ٢٣ دسمبر سنة ١٨١٢ وطلب الطب في مدرسة ادنبرج الجامعة وكان بليغ الانشاء فجعل يكاتب جريدة اسبوعية في ادنبرج ثم تولى تحرير جريدة يومية لانهُ لم يكن يكتسب من صناعة الطب مايقوم بمعيشتهِ . وتزوَّج سنة ١٨٤٥ ورأى ان اجرة التحرير لاتقوم بهِ وبزوجتهِ لانها كانت مئتي جنيه في السنة فتركهُ وجُعل سكرتيراً لشركة من شركات سكك الحديد فتعرَّف بكثيرين من المهندسين . وكان مغرماً بالتصوير والموسيقى فاتسعت معارفهُ جداً واتصل بالناس من كل الطبقات اطباء ومحررين ومصورين ومغنين ومهندسين وما اشبه وكان عملهُ في سكة الحديد يستغرق وقتهُ كلهُ في النهار فجعل يصنف الكتب في الليل فكتب ترجمة مستفيضة مخترع سكة الحديد ونشرها سنة ١٨٥٧ فراجت رواجاً عظيماً حتى اضطرَّ ان يعيد طبعها خمس مرات في السنة الاولى التي نشرها فيها وكان قد ألف كتاب سر النجاح (واسمهُ بالانكليزية Self-Help اي الاعتماد على النفس) وعرضهُ على ناشري الكتب مراراً فرفضوا ان يطبعوهُ وينشروهُ فلما راج كتابهُ الثاني ترجمة مستفيضة نشروا لهُ كتابهُ الاول سر النجاح فراج رواجاً عظيماً وبيع منهُ عشرون الف نسخة في السنة الاولى وبلغ ما بيع منهُ ١٥٠٠٠٠ نسخة في عشرين سنة وترجم الى سبع عشرة لغة

وتلا ذلك كتب كثيرة خرجت من قلمهِ تباعاً الى ان كانت سنة ١٨٧١ فاصيب بالفالج واضطرَّ ان ينقطع عن الاشغال العقلية تماماً ثلاث سنوات متوالية فشفي وذلك من النوادر وعاد الى التحبير والتحرير فألف كتابهُ في الاقتصاد وهو الذي لخصناهُ وجعلناهُ الجزء الثاني من سر النجاح نشرناهُ اولاً فصولاً في مجلة اللطائف ثم نشرناهُ على حدة فابتاع المرحوم على باشا